

بناء الدولة المدنية الحديثة في اليمن:

دراسة تحليلية في أبرز مقومات وعوامل النجاح

Building of Modern Civil State in Yemen: Analytical study of the important key factors of success



الدكتور/ طاهر فرحان قاسم علي^{2,1}

Dr./ Taher Farhan Qassem Ali

¹ جامعة تعز، (اليمن)

University of Taiz, (Yemen)

² المؤلف المراسل (author correspondent): taher7710999@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2022/07/14 تاريخ القبول للنشر: 2022/09/04 تاريخ النشر: 2022/09/28



مراجعة المقال: اللغة العربية: أ. د. / كمال بن عمر (جامعة الوادي) اللغة الإنجليزية: د. / أحمد عناد (جامعة الوادي)

ملخص:

تمثلت مشكلة هذه الدراسة في جهل وإنكار البعض من الناس في الداخل والخارج لوجود مقومات وعوامل النجاح لبناء الدولة المدنية الحديثة في اليمن، وهو ما تصدت له هذه الدراسة بوضع فرضية رئيسية تقوم على أن مقومات وعوامل نجاح بناء الدولة المدنية الحديثة في اليمن ليست بالمنعدمة أو الشحيحة أو القليلة، بل هي كثيرة ومتعددة، ويمكن أن تشكل رافعة كبيرة للبناء والتحديث. ولقد خرجت هذه الدراسة بالعديد من النتائج يتمثل أهمها أولاً: بوجود الكثير من مقومات وعوامل النجاح لبناء الدولة الحديثة سواء المقومات والعوامل الداخلية، أو الخارجية، المادية منها، أو المعنوية، الرسمية، أو الشعبية، وثانياً: بأن الشعب أو المجتمع يمتلك من الإمكانيات الداخلية والخارجية ما يجعله قادراً على إجبار الحكام للتوجه لبناء الدولة المدنية الحديثة إن هو قرر ذلك. الكلمات المفتاحية: مقومات وعوامل النجاح الداخلية؛ المقومات والعوامل الشعبية والرسمية؛ مقومات وعوامل النجاح الخارجية؛ المقومات المتعلقة بالحقوق والحريات؛ المقومات المتعلقة بالضغط الخارجي.

Abstract:

The problem of this study was on lack of awareness among people and denial others inside the country and abroad that there is no existence of the main ingredients and factors of success on building a modern civil state in Yemen, which this study addressed by setting major hypothesis in which based on. The ingredients and factors of success on building a modern civil state in Yemen are not non-existent, scarce or few rather, they are many and varied and can constitute a great lever for construction and modernization. This study came out with many

outputs, the most important of which are: first, existence of many components and factors of success on building a modern civil state, whether internal or external factors, material or moral, official or popular. second: people and society have internal and external capabilities that make them capable to force rulers to go to build the modern civil state that he decided.

Key words: *Internal ingredients and success factors; popular and official ingredients and factors; external ingredients and factors for success; ingredients related to rights and freedoms; ingredients related to external pressures.*

مقدمة:

يمتد اليمن على مساحة تقدر بخمسمائة وخمسة وخمسين ألف كيلو متر مربع، وتقع في واحدة من أهم مناطق العالم حيث تشرف على مضيق باب المندب وتمتد سواحلها على مساحة كبيرة من سواحل البحر الأحمر وخليج عدن والبحر العربي.

وهذا الموقع الاستراتيجي الهام يجعل اليمن محط اهتمام العالم، وذا أثر في السياسة العالمية يؤثر ويتأثر بالأحداث الجارية إقليمياً ودولياً.

كما أن هذه المساحة الكبيرة من الأرض تحوي من الثروات والإمكانات الكثيرة ما لم يستغل ولم يكتشف منها حتى الآن سوى الشيء اليسير بسبب الصراعات والحروب وعدم الاستقرار. ففي اليمن الثروات النفطية والغازية والمعدنية (ذهب، فضه، نحاس، حديد...)، وفيها الثروة الزراعية والحيوانية والسمكية والسياحية.

وفوق هذا وذلك من الثروات والإمكانات فيها الإنسان الثروة الكبرى، إنسان يحب العمل ويتفانى فيه، ويحب البناء والتنمية والتطور ويتوق لبناء دولة مدنية حديثة ينعم فيها الناس جميعاً بالأمن والاستقرار.

وهذا يؤشر لوجود مقومات وعوامل كثيرة تزخر بها اليمن في جوانب الحياة المختلفة المادية والمعنوية الرسمية والشعبية السياسية والاقتصادية والاجتماعية الداخلية والخارجية، وهذا ما ستجيب عليه هذه الدراسة.

مشكلة الدراسة:

يسود الاعتقاد لدى البعض من الناس في الداخل والكثير في الخارج أن اليمن يفتقر لأبسط مقومات وعوامل النجاح لبناء الدولة المدنية الحديثة، وهو ما دفع الباحث إلى تبني هذه الدراسة للخروج برؤية واضحة حول وجود أو عدم وجود تلك المقومات سواء في جانبها الداخلي أو الخارجي.

أهداف الدراسة: تتمثل أهداف هذه الدراسة في الآتي:

1- معرفة أبرز مقومات وعوامل النجاح الداخلية في البيئة والمجتمع الرسمي والشعبي اليمني والتي تمثل مرتكزات رئيسية نحو بناء الدولة المدنية الحديثة.

2- معرفة أبرز مقومات وعوامل النجاح الخارجية المساعدة لبناء الدولة المدنية الحديثة في اليمن.

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية هذه الدراسة في الآتي:

1- أنها ستبين للمهتمين بشؤون هذه الأمة محطات ونقاط القوة لبناء الدولة المدنية الحديثة في الداخل والخارج والتي يمكن في حال العمل بها تقوية هذا التوجه.

2- أنها وبحسب اطلاعي الدراسة التي تناقش هذا الموضوع أكاديمياً بعيداً عن العواطف والكتابات الإعلامية.

3- أنها واحدة من الدراسات التي تطلها المكتبة اليمنية والعربية في هذا الموضوع.

فرضية الدراسة:

تقوم هذه الدراسة على فرضية أن مقومات وعوامل النجاح لبناء الدولة المدنية الحديثة في اليمن عديدة وكثيرة وراسخة وثابتة، ويمكن أن تشكل رافعة عظيمة للبناء والتنمية والتحديث والتطوير والخروج بالبلاد من أوضاعه السيئة.

منهج الدراسة:

لقد عمدنا في هذه الدراسة إلى استخدام المنهج الوصفي والتحليلي لكون الدراسة تتناول موضوعات متعددة تحتاج للغوص في تفرعاتها وتفصيلها لكشف الكثير من الحقائق ومعرفة خفايا تلك الموضوعات المتشعبة والعديدة، كما استعنا بالمنهجين الاستنباطي والاستقرائي من أجل الإتيان على دقائق تلك الموضوعات العامة والخاصة وهو ما تقتضيه دراسة كهذه.

هيكلية الدراسة: لقد ارتأينا تقسيم هذه الدراسة إلى مبحثين اثنين ويضم كل مبحث مطلبين وعلى النحو الآتي:

المبحث الأول:

مقومات وعوامل النجاح الداخلية

مما لا شك فيه أن أي بلد في العالم يتطلع إلى البناء والتنمية وإقامة الدولة المدنية الحديثة بقدر ما يواجه بالعديد من العقبات وعوامل الفشل؛ فلهذه العديد من مقومات وعوامل النجاح، وبلدنا اليمن ليست استثناء من ذلك، فهو لا شك يمتلك عدداً من مقومات وعوامل النجاح لبناء الدولة المدنية الحديثة والتي إن أحسن استخدامها فإنها تمثل طوق نجاة للبلاد مما هي فيه من وضع سيء، ذلك ما سنحاول معرفته في هذا المبحث والذي سينقسم إلى مطلبين وعلى النحو الآتي:

المطلب الأول: المقومات والعوامل الشعبية

إنّ من يتطلع ويتفحص في الواقع اليمني الداخلي سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً يجد أن هناك العديد من مقومات وعوامل النجاح لبناء الدولة المدنية الحديثة في اليمن بعضها شاخص للعيان،

وبعضها يمكن الاستدلال والتعرف عليها من خلال التفاعل الاجتماعي عبر العديد من المنصات والوسائل الرسمية والشعبية المرئية والمقروءة والمسموعة. وتتمثل هذه العوامل والمقومات في الآتي:

أولاً: الرغبة الشعبية لدى قطاع كبير من المجتمع في دولة نظام وقانون وحرية وعدالة وحقوق وواجبات متساوية وإنهاء العصبية والولاءات الضيقة وجعل الولاء للدولة.

وهذه الرغبة ليست بخافية على أحد؛ فالمواطن البسيط، والمثقف، والمتعلم، والعامل، والفلاح، والحرفي، والحزبي، والمستقل، والنقابي... جميعهم يرددون أفراداً وجماعات رغبتهم وحلمهم بدولة مدنية يسودها النظام والقانون، بل وتراهم أفراداً وجماعات يتندرون من الوضع السائد وانعدام النظام والقانون (حيدر، 2007، الصفحة 119-120).

ففي أبسط الملاحظات عندما يرى الفرد سلوكاً غير سوي وخطأ من آخر في العمل، أو في الشارع، أو المجلس، أو وسائل النقل، يلجج لسانه مباشرة بكلمة (شعب يمني). وقد أصبحت شائعة لكثرة استخدامها من الأفراد تجاه بعضهم في إشارة إلى انعدام النظام والقانون، وإلى رغبة جامعة في أن يسود النظام والقانون الجميع، وأن تنتهي العشوائية والانفلات والفضوى والفساد وعدم الاستقرار.

فبالغالبية من الشعب وسواده الأعظم يدركون سبب التخلف الذي يعيشه بلدهم والذي يكمن في الانحراف والابتعاد عن تطبيق القانون (الفقيه، 2014، الصفحة 203-204). وهذا الاستياء الذي يظهر على الأفراد عندما يرون أعمالاً أو سلوكاً مخالفاً للقانون يعبر تعبيراً دقيقاً وصادقاً عن التطلع لسيادة القانون وبناء الدولة المدنية الحديثة.

وبعد هذا المقوم وهذا العامل من أهم عوامل بناء الدولة المدنية الحديثة، فكون الرغبة جامعة للمجموع – عدى النزر اليسير من الأفراد – نحو البناء والتنمية وسيادة القانون، فهذا يمثل دافعا قويا بل ورافعة عظيمة لهذا البناء إذا ما توفرت الإرادة السياسية المؤمنة بهذا التوجه والمؤيدة للرغبة الشعبية. أما إن حصل العكس أي ابتلي المجتمع بقيادة تتناقض بتوجهها مع تطلع المجموع فسيصبح التطلع حتماً بعيد المنال.

وهذا ما أصيبت به الأمة في مسيرة حياتها التنموية حيث أخذت الجماهير تتطلع لبناء الدولة المدنية الحديثة دولة النظام والقانون، وأخذت القيادة تعمل وتخطط لذاتها كيف تستمر وكيف توزع المغانم على أفراد عصبيتها (مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، 2018، الصفحة 2-8)، وكيف تورث الحكم فاصطدم المشروع الوطني بالمشروع الأسري للحاكم فجمد الأول وفعل الثاني، فكان الصدام محتماً وانفجار البركان – الثورة – أمراً واقعاً، وهو ما شاهدناه في بلدنا بثورة 11 فبراير 2011م.

هذه الثورة التي أكدت بما لا يدع مجالاً للشك الرغبة الجامعة للمجتمع في دولة مدنية حديثة، وأكدت زيف شعارات الحاكم التي أصم بها المجتمع بأنه بنى وبنى دولة مدنية حديثة، وأن السيادة للقانون، وهذا ما كذبه الواقع وشهدت عليه الجماهير بالخروج إلى الساحات في جميع أنحاء الجمهورية مطالبة بسقوط الحاكم وحكومته ونظامه الفاسد وإقامة دولة النظام والقانون (الأحمدي، 2008،

الصفحة 277)، وهو ما رفضه الحاكم ونظامه وجر البلاد إلى ما هي عليه من فوضى وتمزق وصراع وعدم استقرار، واستدعاء العصابات والتدخلات الخارجية على اختلافها الإقليمية ودولية.

ثانياً: ارتفاع نسبة الوعي وتدني نسبة الأمية وتزايد شريحة المتعلمين والمثقفين خاصة مع انتشار التعليم بوسائله المختلفة، حيث لم يعد المجتمع كما كان منغلقاً ومنعزلاً قبل ثورة 26 سبتمبر، بل أصبح منفتحاً على العالم بفضل التطورات والوسائل الحديثة.

فالمجتمع أصبح لديه تعطش للمعرفة وللعلوم، ولذا تدافع في الحصول عليها بعدة طرق بدءاً من انتشار المدارس والمعاهد والمراكز التعليمية والجامعات، وترافق ذلك بإنشاء الصحافة والقنوات التلفزيونية ووسائل التواصل الاجتماعي، وهذا ما جعل المعرفة في متناول الجميع، وساهم إسهاماً كبيراً في ارتفاع الوعي في الوسط الاجتماعي وأدى إلى انخفاض نسبة الأمية.

كما كان للأحزاب والتنظيمات السياسية ومؤسسات المجتمع المدني على اختلافها دور كبير في هذا الحراك العلمي الثقافي الفكري في المجتمع والذي ساهم كثيراً في دفع الأفراد مستقلين وحزبيين إلى التنقف والاهتمام بشؤون المجتمع، وهو ما مثل رافداً قوياً في رفع الوعي لدى الجمهور بالقضايا الاجتماعية والوطنية عامة.

إن هذا لا شك يمثل دعامة رئيسية من دعائم بناء الدولة المدنية الحديثة والذي إن استغل استغلالاً حقيقياً من جانب الحاكم سيؤدي لا شك إلى تعزيز وتقوية ونجاح خطوات التوجه لبناء الدولة المدنية الحديثة. أما إن تعامل معه الحاكم بالمكر والخديعة والشك والريبة فسينقلب الأمر إلى العكس نكوص وانكسار وتأمرو ومؤامرة وفوضى وعدم استقرار.

هذا ما شهدته البلاد في مراحل مختلفة، حيث أخذ الحاكم ينسج التآمر والمؤامرة والخداع والحيل اتجاه القوى السياسية، فأخذ يفرخ الأحزاب القوية والفاعلة ليضعفها، بل أخذ يزرع الخلاف بين القوى السياسية ليضربها ببعضها (الصراري، 2007، الصفحة 195)، وليشغلها عن طرح المشروع الوطني لبناء الدولة المدنية الحديثة، وليفرغ الديمقراطية من مضامينها الرئيسية وجوهرها الحقيقي في المشاركة الحقيقية في صناعة القرار وفي البناء والتنمية.

لقد عمل الحاكم ذلك في سبيل تزييف الوعي وخلق انفصام بين التنظير والتطبيق في سياسة تلك القوى السياسية ولجعل الجمهور ينظر بعين الشك والريبة إلى تلك القوى السياسية، وبهذا يحقق الحاكم مبتغاه ويصل إلى هدفه وهو خلق عدااء إن لم يكن قطيعة بين الجماهير وتلك القوى السياسية، وبهذا يحرف عجلة التغيير والمطالبة ببناء الدولة المدنية الحديثة إلى صراع يكون طرفاه المجتمع وتلك القوى السياسية، ويحاول الحاكم التنصل من المسؤولية وتحميل الفشل لتلك القوى السياسية مدعيًا ارتباطها بأجندة خارجية والتآمر على البلاد والشعب.

وهذه الأسطوانة المشروخة يرددها النظام عند عجزه وفشله أو عندما يريد تنفيذ اجندة خاصة به تخدم ذاته وإيجاد كبش فداء - حزب أو مجموعة أو فرد - يحمله كل الأخطاء والنقص والقصور.

وهذا يستطيع الحاكم تزيف الوعي الحقيقي وخلق وعي مزيف ونشأ مسخ يسبح بحمد الحاكم ويردد فيه الأفراد على الدوام بادراك وبدون إدراك (بالروح بالدم نفديك يا زعيم). وهذا ما شاهدناه في حكم علي عبدالله صالح حيث كان الناس يحتشدون مطالبين ببقاء الحاكم والتجديد له وبأن لا يتركهم غير أميين بالدستور والقوانين التي لا تجيز ذلك، وضارين عرض الحائط بمصالحهم ومصالح الأمة إلى حد أن وصل هذا الوعي الزائف إلى القول من البعض كما انتشرت في وسائل الإعلام (ما لنا غير علي) (البركاني، www.google.com)، (ولا أحد إلا أنت) (الفقيه، 2014، الصفحة 153)، بل وصل هذا السفه إلى حد أن قام البعض بتصوير صالح بأنه الوطن والمواطن وهو الدستور والقانون وهذا ما أخذت تسوقه أجهزته الإعلامية والمتنفعون من نظامه (البناء، 2011، الصفحة 4).

فالوعي المتزايد في الوسط الاجتماعي إذا ما صدقت نية الحاكم في البناء والتنمية وبناء الدولة المدنية الحديثة يمكن أن يجعل منه سنداً عظيماً له في هذا التوجه يشد من أزره ويزيد من عزيمته ويحيي ظهره. أما إن نظر له الحاكم نظرة الريبة والتوجس والشك فإن ذلك لن يقود إلا إلى الفوضى وعدم الاستقرار، وهذا ما حدث ويحدث في مجتمعنا حيث نظر الحاكم إلى الأحزاب والحزبيين خاصة والمثقفين عامة على أنهم متآمرون، ويتبعون أجندة خارجية وطامعون في السلطة، ويسعون للحصول عليها وليس أكثر من ذلك، وهذا ما قاله صالح عن ثوار 11 فبراير أنهم يدارون من غرفة في تل أبيب وواشنطن (صالح، www.france24.com).

إن تخوين الحاكم للآخر إذا ما اختلف معه في الرأي أو صوّب أخطائه هو ما جعل الصراع يتجدد دورياً ولا يكاد يتوقف منذ زمن بعيد وحتى الآن.

ثالثاً: الرغبة الشعبية في المشاركة والإيمان بحق الشعب بالتساوي في الحقوق والواجبات وفي مقدمة ذلك الحق في السلطة والثروة (مسارات جديدة، www.sanaacenter.org)، وهو ما عبرت عنه الجماهير بالانخراط في الأحزاب والتكوينات السياسية، والاشتراك في الفعاليات الرسمية والشعبية وخوض الانتخابات على كافة المستويات والخروج في المظاهرات والاعتصامات وممارسة الضغوط على الحكام عبر الوسائل الإعلامية المختلفة، وكل ذلك وغيره من الممارسات الشعبية والجماهيرية يعبر عن رغبة جامعة لدى المجتمع للمشاركة في صناعة القرار في البلاد حاضراً ومستقبلاً، كما يعبر هذا التوجه عن رفض الوصاية والاستئثار بالقرار أيما كان شكلها فردية أو أسرية أو قبلية أو حزبية.

إن توفر هذا العامل وهذا المقوم يجعل التوجه لبناء الدولة المدنية الحديثة أمراً سهلاً وممكناً، ذلك أن المجتمع برغبته تلك سيجعل الحكام يستجيبون بقناعة أو بغير قناعة راضين أو مكريهين على تبني التوجه الشعبي ومسايرة الجمهور خوفاً من الثورة وفقد مراكزهم ومصالحهم.

رابعاً: قيام الثورات (26 سبتمبر و 14 أكتوبر و 11 فبراير) وتبنيها جميعاً إقامة وبناء الدولة المدنية الحديثة، فجميع أهداف هذه الثورات تؤكد على ذلك التوجه.

لقد مثل قيام الثورات واحدة من أهم العوامل المساعدة لقيام الدولة المدنية الحديثة، حيث دعت جميعها إلى ضرورة الخروج بالبلاد من دوامة الصراعات والفوضى والاقتتال وإلى تغليب المصلحة العامة والاحتكام إلى القانون، والتوجه لبناء تنمية حقيقية وتحقيق حلم الجماهير في مواطنة متساوية ودولة مدنية حديثة لا تميز فيها ولا انتقاص بين أفراد المجتمع في الحقوق أو الواجبات بعيداً عن الألوان والأجناس والفئات والأيدولوجيات والأديان.

وهذا ما أكدته جميع أهداف هذه الثورات؛ فثورة 26 سبتمبر تؤكد في أهدافها التحرر من جميع الوصايات الداخلية والخارجية وإقامة الحكم الجمهوري العادل والذي تزول فيه الفوارق والامتيازات بين الطبقات، وإنشاء المجتمع الديمقراطي التعاوني العادل الذي ينعم فيه الشعب بالرخاء والمساواة (أهداف ثورة 26 سبتمبر، www.yemendays.com).

وتؤكد أيضاً ثورة 14 أكتوبر على التحرر من الاستعمار والاستبداد وتوحيد كل الكيانات التي زرعتها الاستعمار في كيان واحد وإقامة نظام وطني قائم على العدالة الاجتماعية ويكفل الحقوق لكل المواطنين (أهداف ثورة 14 أكتوبر، www.ar.m.wikipedia.org).

وسارت على نفس الطريق ثورة 11 فبراير والتي دعت إلى إسقاط النظام الفردي الأسري وبناء الدولة المدنية الحديثة القائمة على المشاركة السياسية الحقيقية بعيداً عن العصبية والاستئثار (أهداف ثورة 11 فبراير، www.alqalea.com).

وصحيح أنها جميعاً زلزلت الأرض من تحت أقدام الديكتاتوريين والفاستدين وأطاحت بالعروش وبالكثير من رموز الفساد وعلى رأسهم كبار الزعامات، إلا أن منظومتهم الفاسدة وتجذر نظمهم قصر السقوط على عدد قليل من الفاستدين ولم تتمكن الثورة اليمنية (26 سبتمبر و 14 أكتوبر و 11 فبراير) من اقتلاع تلك المنظومات من جذورها، فسقطت الرؤوس الكبيرة وظلت الجذور تحاول إعادة تلك الأنظمة المطاح بها ومحاولة إنبات تلك الشجيرات السامة ومدّها بالحياة، فقامت الثورات المضادة وأخذت تلملم أعضائها، وتعيد ترتيب منظومتها وبناء قوتها مستخدمة الحيل والخداع، واستخدام أساليب متنوعة لكسب البسطاء وتحريضهم على الثورة والجمهورية والبناء والتنمية والتغيير والتحديث.

ففي حرهم على ثورة 26 سبتمبر استخدم الإماميون في حرهم على الثورة مختلف أنواع الدعايات واصفين الثوار والجمهوريون بالمارقين على الدين والقيم والتقاليد والأعراف القبلية (المعارضة، والثورة، والوحدة، www.yemennic.info/yemen/history) وإلى غير ذلك من الدعايات التي خاطبوا فيها العامة والأميين وقليلي الثقافة والمعرفة، حيث أخذوا يدغدغون عواطفهم الدينية والقبلية لتوجيههم كالسهام على الثوار والجمهوريون، وجعلهم دروعاً لحماية مشاريعهم بالعودة للحكم والقضاء على قادة التغيير وعلى كل محاولة لإخراج البلد من واقعه المتخلف.

وبنفس الوتيرة حارب السلاطين والأمراء والمشايخ وأنصارهم ثورة 14 أكتوبر في الجزء الجنوبي من الوطن، حيث شنت تلك القوى المعادية للثورة حملة دعائية ومواجهة شرسة على الثورة والثوار متهمة

إياهم بالإلحاد والكفر والخروج على الدين والشرع الإسلامي (دور السعودية في جنوب اليمن، www.sanaacenter.org).

ومثلما تعرضت الثورتان سبتمبر وأكتوبر لحملة عدائية شرسة، فقد تعرضت ثورة 11 فبراير لما هو أشرس وأفظع من ذلك؛ فقد اتهم الحاكم ثوار فبراير بالعمالة للأجنبي وتحديدًا للأمريكان وإسرائيل، حيث قال فيهم إن هؤلاء الذين خرجوا - ثوار 11 فبراير - إنما يدارون من غرفة في واشنطن وتل أبيب، ولم يكتف النظام بتوجيه أجهزته الإعلامية لرمي التهم وتلفيق الأباطيل على الثورة والثوار، بل استخدم كل وسائل القوة والقهر المادي والمعنوي ضد الثوار. ولا أدل على ذلك من تلك الدعايات الظالمة على الثوار (صالح، www.noonpost.com)، وتلك المجازر والمخارق (جمعة الكرامة، www.hrw.com)، والتي رآها العالم عبر كافة الوسائل المرئية والمسموعة والمقروءة وعن طريق وسائل التواصل المختلفة.

إنه ورغم ما تعرضت له الثورة اليمنية من تأمر وحرب مباشرة وغير مباشرة إلا أنها ظلت وما زالت أهدافها مرفوعة وإرادتها عالية في السير قدماً لتحقيق تلك الأهداف ولا سيما هدف بناء الدولة المدنية الحديثة رغم شدة تكالب وهجمة الثورة المضادة وتأمر وتكتل مراكز القوى التقليدية وأعداء التحديث والتغيير ودعاة وعباد الصنمية (البكيري، www.trtarabi.com).

لقد مثل تتالي الثورات وتمسكها جميعاً بضرورة التغيير والتحديث وبناء الدولة المدنية الحديثة واحدة من أهم العوامل والمقومات بل والروافع العظيمة للبناء والتحديث إن صدقت الإرادات وأخلصت القيادات في هذا التوجه وسعت إلى إنزال التنظير إلى واقع معيش في حياة الشعب والمجتمع دون أهبه بالأفكارين والخراصين والمرجفين وأعداء التحديث أجمعين.

فهنالك تغييرات كثيرة أحدثتها هذه الثورة في الواقع اليمني سواء السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي. صحيح أنه لم يكن بمقدار الطموح والتطلع الذي حلم به المجتمع إلا أنه حرك المياه الراكدة وأيقظ الكثير من سباتهم وأشعل الحماس بالتغيير ودفع بالكثير من الأفراد في المجتمع إلى الاشتراك في الحراك الثوري والالتحاق بركب الثورة.

إن هذا العامل وهذا المقوم يعد أهم عامل من العوامل التي يمكن الارتكاز عليها لبناء الدولة المدنية الحديثة، فقد اختصرت هذه الثورة مراحل كثيرة في التوجه نحو بناء الدولة المدنية الحديثة، حيث قامت ثورة 26 سبتمبر بإزاحة الحكم الأسري الإمامي وإقامة نظاماً جمهورياً يضع السلطة بيد الشعب ويدعو إلى إزالة الفوارق والامتيازات بين الطبقات وإقامة نظام ديمقراطي قائم على المشاركة الشعبية في صناعة القرار في البلاد.

كما عملت ثورة 14 أكتوبر على إخراج المستعمر البريطاني من جنوب الوطن وإنهاء الحكم السلطاني الإماراتي المشيخي، وإقامة نظام وطني تدوب فيه تلك المكونات المتناقضة وتتلاشى التمايزات، وهذا ما تحقق بإقامة جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية والذي تغير اسمها لاحقاً إلى جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية كتأكيد على الهوية اليمنية الواحدة.

ولقد عملت ثورة 11 فبراير على إحداث تغييرات في موازين القوى السياسية والاجتماعية وتمكنت من إنهاء مشروع التوريث، وإسقاط الديكتاتورية والحكم العسبوي ورموز الفساد (ثورة 11 فبراير، www.almawqea.net)، وأكدت على الوحدة، والسلم الاجتماعي، وبناء الدولة المدنية الحديثة، وإقامة اليمن الاتحادي الذي يتساوى فيه الناس في الحقوق والواجبات ويتم فيه التداول السلمي للسلطة.

خامساً: ثورة 11 فبراير وحدث تغييرات في موازين القوى السياسية والاجتماعية والتحالفات وسقوط كثير من رموز الفساد، فلم تكن هذه الثورة حدثاً عابراً أو رغبة لنخب أو تخطيطاً حزب، وإنما كانت ثورة شعبية سلمية اشترك فيها نسيج المجتمع اليمني وأطيافه عامة (السقاف، www.carnegieendowment.org)، ولذلك يصعب على أي مكون ادعاء التفرد بتمثيل الثورة أو بقدح شرارتها أو امتلاك القيادة فيها، فقد كانت برؤوس متعددة ولذلك صعب على النظام حينها السيطرة أو القضاء عليها.

سادساً: كسر حاجز الخوف لدى المواطنين والأحزاب والقوى السياسية عامة (الدبعي، 2012، الصفحة 6)، فقد شهدت البلاد في العقود التي تلت الثورة في الشمال والجنوب وحتى قيام الوحدة في الـ 22 من مايو 1990م أنظمة قمعية وقبضة أمنية جديدة، حيث لوحق الأفراد ليس لانتماءاتهم الحزبية فقط بل ولمجرد الاشتباه في انتمائهم الحزبي والتنظيمي أو لمجرد تناقض أفكارهم مع أفكار الحكام أو الحزب الحاكم.

لقد تعرض الأفراد والمجتمع عامة لأنواع من الاضطهاد الفكري حيث لم يكن يسمح بمعارضة الحاكم وحزبه أو مناقضة ومعارضة أيديولوجية الحزب أو التنظيم الحاكم، فالمعارض لذلك قد يعرض نفسه وأسرته للملاحقة أو الإخفاء القسري (الاصبجي، 2007، الصفحة 55-56)، أو الاغتيال. وهذا ليس بخاف على أحد؛ فالسجلات الحقوقية مليئة بالمئات إن لم يكن بالآلاف من أسماء المخفيين قسراً في حكومة الشمال أو حكومة الجنوب قبل الوحدة، وحدثت التصفيات والملاحقات والاعتقالات حتى بعد الوحدة (الزيب، www.adengad.net).

ولمن يجهل ذلك أن ينظر في جدران وحوائط المدن الرئيسية -صنعاء، عدن، تعز، أب، الحديدة- والتي تخلد أسماء العشرات من أولئك المخفيين قسراً حتى اليوم.

إنه ورغم تلك الوحشية التي مارسها الأنظمة المتلاحقة في الشمال والجنوب ضد معارضيه ومنتقدي توجههم ورافضي أيديولوجياتهم، إلا أن المجتمع كان أقوى في مقاومتهم، فقد ظل يقاوم ويقاوم حتى كسر حاجز الخوف وتمكن من إقامة تنظيماته وأحزابه وأصدر صحفه ومارس التعبير عن رأيه عبر الوسائل الإعلامية المختلفة (السقاف، 2020، الصفحة 81).

لقد مثل هذا العامل واحداً من أهم العوامل المساعدة في التوجه لبناء الدولة المدنية الحديثة والذي إن أحسن استغلاله وسُخر من قبل القيادة للمساعدة في التوجه للبناء والتنمية فسيكون عامل محفز عظيم لهذا البناء.

سابعاً: ظهور وتكون المنظمات الحقوقية والمدافعة عن حقوق الإنسان - في اليمن وفي أقطار الوطن العربي - والارتباط والتنسيق مع منظمات حقوقية عالمية (العلس، 2007، الصفحة 185)، وهذا ما يجعل إمكانية التحول والتوجه إلى البناء والتنمية وبناء الدولة المدنية ممكناً خاصة في ظل تحول عالمي لدعم التغيير والتحول نحو الديمقراطية ومحاربة الشمولية والديكتاتوريات في العالم. لقد مثل ظهور المنظمات الحقوقية والمدافعة عن حقوق الإنسان واحدة من أهم العوامل المساعدة لبناء الدولة المدنية الحديثة، حيث أنها تلعب دوراً فاعلاً في الضغط على الحكومات والحكام الديكتاتوريين بتبني السياسات والتوجهات المعززة للحقوق الإنسانية والمساندة للجماهير في المشاركة في صناعة القرار في بلدهم.

إن الدور الذي تمثله المنظمات الحقوقية لهو رافعة من روافع بناء الدولة المدنية الحديثة حيث أخذ يخشاه الحكام والأنظمة القمعية والديكتاتورية، وأخذوا يضعون له ألف حساب وحساب. ونظراً لتعدد هذه المنظمات وتشعب علاقاتها صعب على الحكام مخادعتها، وبدلاً من ذلك أخذوا يكسبون ودها، ويتمظرون بالديمقراطية وبالتسليم بالحقوق رغم أن البعض يمقت ويكره ذلك من أعماقه ويريد ذبح الديمقراطية وتلك الحقوق من الوريد إلى الوريد لو تسنى له ذلك؛ فهو مجبر بالتسليم ورفع اليافطات المؤيدة لذلك، وإن أظهر في بعض تصرفاته ما يوحي بخلاف ذلك، كما حدث مع حكام أقطار الوطن العربي التي اجتاحتها ثورة الربيع العربي، حيث أخذوا باستخدام القوة ضد الثورة (ثابت، 2000، الصفحة 459).

إن هذا العامل لا شك يمثل واحداً من العوامل الهامة في التوجه لبناء الدولة المدنية الحديثة إن وظف توظيفاً حقيقياً لخدمة الأمة وليس لخدمة أجندة وخطط الحاكم ونظامه. ثامناً: قيام وانتشار الأحزاب والتنظيمات السياسية وتبني التعددية الحزبية (دستور الجمهورية اليمنية، المادة رقم 5)؛ فلقد أضاف قيام الأحزاب والتنظيمات السياسية إضافة جديدة في الواقع اليمني، حيث أخذ الأفراد يتقاطرون في الانتماء لتلك الأحزاب من مختلف أرجاء اليمن، وهو ما مثل بارقة أمل ونجاح آخر في التوجه لتفكيك تلك العصبية المنغلقة، فالفرد عندما ينتمي للحزب تضعف رابطة العصبية لتقوى الرابطة الوطنية.

كما أن الحزب أو التنظيم السياسي عندما يقوم في المجتمع فإنه يمد نفوذه ورابطته من فوق رؤوس العصبية فيربط الفرد بالحزب ومن ثم بالدولة، فتصبح الدولة والمجتمع عامة حاضرة في ذهن الفرد الحزبي يؤمن بالمصلحة العامة وينبذ العصبية الضيقة ويحاربها، ويتلقى تعليماته من حزبه وليس من قبيلته أو فئته أو طائفته أو سلالته.

لقد مثل ظهور الأحزاب في المجتمع اليمني بارقة أمل كبيرة في التحديث والتطلع لمستقبل أفضل خال من العصبية الضارة بالوحدة الوطنية.

فالأحزاب والتنظيمات السياسية التي ظهرت لم تكن بلون واحد، بل تعددت أفكارها وأيديولوجياتها (علي، 2000، الصفحة 23-30)، وهو ما مثل فرصة للمجتمع لتنوع وتعدد ثقافته وإعطائه الفرصة الكبيرة لمنع إقامة الديكتاتوريات ولا سيما ديكتاتورية الحزب أو التنظيم الواحد. إلا أنه وفي غفلة من المجتمع وبقصد وبدون قصد من بعض النخب أقيم وأنشئ الحزب الواحد (علي، الصفحة، 59-62)، ولم يدرك المجتمع في شطري الوطن قبل الوحدة عواقب ذلك على مسيرة البناء والتنمية، حيث صُور له أن هذا النوع من البناء -إقامة الحزب الواحد- هو الطريق الصحيح لبناء الدولة المدنية الحديثة دولة النظام والقانون.

إنه تناقض فج وفاضح أن يبرر قيام الحزب الواحد بالحرص على المصلحة العامة وبناء التنمية والنفاذ إلى المستقبل الأفضل وبناء نهضة حقيقية، ولم يتساءل المجتمع كيف ستبنى دولة نظام وقانون والأفواه مكمنة والرأي والتعبير جريمة والمشاركة محدودة ومحددة والخيرة والخيار للحاكم في الأول والآخر. وهذا ليس بخاف على أحد في المجتمع، فقد رفعت تلك التنظيمات الحاكمة التي أقيمت في شطري الوطن (سابقاً) شعار (لا صوت يعلو فوق صوت الحزب) (حيدر، 2007، الصفحة 86)، و(الحزبية خيانة ومن تحزب خان) (الدستور الدائم للجمهورية العربية اليمنية، المادة رقم 37)، و(ومن أراد التحزب فليدخل تحت مظلة المؤتمر) (حيدر، 2007، الصفحة 86).

إنها تأكيدات على ديكتاتورية الحزب، وتحريم وتجريم الرأي المخالف أو المعارض، وهذا ما مثل نكوصاً وتراجعا على الدعوة للبناء والتنمية، فالتناقض كان واضحاً من خلال رفع تلك الشعارات وتلك القوانين التي جميعها تؤكد تلك التوجهات التي تخدم الديكتاتورية وتحارب التحديث والتطور.

تاسعاً: ضعف الرابطة القبلية والمذهبية -وإن بصورة نسبية- وظهور روابط جديدة على حساب تلك الروابط كرابطة المصالح والانتماءات المهنية والعملية والمصلحية وحتى السياسية، وهذا ما بدأ المجتمع اليمني يسير فيه ويقتفي أثر المجتمعات الأخرى، حيث أخذت تظهر النقابات والاتحادات والهيئات والتجمعات المهنية والمصلحية التي أخذت تنظم أفرادها بحسب المهنة والمصلحة.

فارتبط الأفراد ببعضهم تحت سقف ومهنة أو مصلحة واحدة تجمعهم بعيداً عن الانتماءات الفئوية أو القبلية أو الطائفية أو السلالية أو العرقية فظهرت نقابة العمال ونقابات الأكاديميين ونقابة الصحفيين والمهندسين والأطباء والصيدلة واتحاد التجار والحرفيين والفنيين والسائقين والمزارعين والصيادين وما إلى ذلك من نقابات واتحادات عديدة ومتنوعة بتنوع أطياف العمل والمهن والمصالح.

وهذا ما جعل المجتمع أمام مفترق طرق، إما أن يظل برابطة العصبية الضيقة القبلية والفئوية والسلالية والمذهبية والطائفية وينكفئ إلى الداخل وينعزل عن العالم وتطوراته المتسارعة، وإما أن يسير مع التيار تيار التطور والتحديث وبناء روابط جديدة تسمح للأفراد بتكوين تنظيماتهم الجديدة التي تقتضيها المرحلة والمصلحة معاً وإن كانت على حساب الماضي وعصبيته.

لقد اختار المجتمع السير في هذا الطريق وهو طريق بناء التنظيمات والمكونات المهنية والمصلحية، وهو ما أخذ يسلب الماضي جانباً من قوته ليبيني حاضراً ومستقبلاً يزداد قوة مع كل ضعف وتراجع في روابط الماضي العصبوية.

وهذا ما يلاحظه المتتبع لمسيرة بناء هذه التكوينات والتنظيمات المهنية والمصلحية حيث سيجد أنها كانت تكسب مع الوقت مواقع ونجاحات جديدة وتسجل تقدماً تلوى آخر.

إن هذا التطور في مسيرة هذه التنظيمات قد جعلها رافداً كبيراً من روافد الوعي وعاملاً هاماً من عوامل تفكيك العصبية الضارة بالوحدة الوطنية والسلم الاجتماعي حيث أصبح الفرد يولي جانباً كبيراً من اهتمامه لرابطته المصلحية أو المهنية، وأصبح مع الوقت يعطيها تفضيلاً أكبر على حساب رابطته العصبوية، وهذا ما يمثل عاملاً مهماً من عوامل النجاح لبناء الدولة المدنية الحديثة.

عاشراً: ازدياد وكبر فئة العمال (منظمة العمل الدولية، 2015، الصفحة 17)، والتي تنبئ بثورة عارمة ضد الفساد والفاستين ومن ثم التوجه لبناء الدولة المدنية الحديثة التي تضمن وتساوي بين الناس في الحقوق والواجبات.

فكبر هذه الطبقة والفئة وتوسعها في المجتمع يبشر بثورة قادمة، حيث إن الطبقة العاملة تمثل رافعة من روافع بناء الدولة المدنية الحديثة، فمطالبة هذه الطبقة بتحسين أوضاعها وتحسين فرص العمل في المجتمع سيؤدي إلى اصطدامها لا محالة بالطبقة المستأثرة بمقدرات البلاد وفي مقدمتهم الحكام مما سينتج عنه وضع جديد لا شك يخدم عامة الشعب وهو ما يعني التوجه لبناء دولة النظام والقانون وإقامة الدولة المدنية الحديثة.

إحدى عشر: وجود ثروات هائلة مكتشفة بعضها وبعضها واعدة في البلاد (معدنية ونفطية وزراعية وسمكية وسياحية بالإضافة إلى العنصر البشري)، فالبلاد تحوي ثروات هائلة ومتنوعة يمكن أن تشكل العمود الفقري لبناء نهضة حقيقة في البلاد وبدون التوسل أو الارتهان للإقليم أو دولياً (الحلايقة، www.mawdoo3.com).

إن هذا العامل هو في الحقيقة عماد بناء الدولة الحديثة، حيث أن أي نهضة في البلاد تحتاج لإمكانيات عديدة ومتعددة، وهذا لن تحصل عليه البلاد من الخارج وإن حصلت عليه لن يكون إلا بشروط مجحفة بحق البلاد بل ومذلة لها.

وأي مساعدات أو قروض تحصل عليه البلاد من المقرضين والدول الأخرى لن يكون إلا بشروطها والتي لا شك لن تخدم التوجه لبناء الدولة المدنية الحديثة بل إن البلاد ستظل مرتبهة للخارج ولن تحقق تنمية حقيقية، وهذه الحقيقة عرفتها تلك البلدان التي ركنت في بناء تنميتها على المساعدات والقروض الخارجية فاكتشفت في نهاية المطاف إن جزءاً كبيراً من مواردها وإمكانياتها أصبح تحت سيطرة المؤسسات الإقراضية الدولية، وغدت دولاً مرتبهة للخارج وأبرز مثل ذلك البرازيل في أمريكا الجنوبية.

المطلب الثاني: المقومات والعوامل الرسمية

أولاً: وجود عقد اجتماعي (دستور) ومنظومة قوانين تؤيد وتدعو لبناء دولة مدنية حديثة، وهذا ما يلاحظ من خلال قراءة تلك القوانين التي صدرت في جوانب حياتية كثيرة ولاسيما في الجوانب السياسية حقوق وواجبات للأفراد والجماعات أحزاباً وتنظيمات.

فهذه القوانين بقدر ماهي تنظرية فورية إلا أنها تمثل عاملاً مهماً وأساسياً في التوجه لبناء الدولة المدنية الحديثة، فهي تؤسس حقيقة للبناء والتنمية إن وجدت النية الصافية والإرادة الصادقة والتوجه الحقيقي للبناء والتنمية والتحديث.

إن هذا العامل يشكل الخطوة الأساسية التي تتطلبها مرحلة بناء الدولة المدنية الحديثة، فبدون دستور وقوانين تضع الخطوط العريضة للبناء والتنمية لا يمكن الحديث عن بناء وتنمية حقيقية. وبقدر ما يشكل الدستور والقوانين الأرضية السليمة للبناء والتنمية إلا أن هذا ليس المقياس على التوجه للبناء والتنمية، فقد يكون ذلك تنظيراً خالياً من التطبيق وبعيداً عن الواقع.

وهذا ما حدث ويحدث في بلادنا حيث وجدت الدساتير والقوانين التي تنظم كل مناحي الحياة (الفقيه، 2014، الصفحة 40-41)، إلا أنها كانت تنظرية فورية بعيدة في الكثير من الأحيان عن التطبيق، ولم يلمس المواطن توجهها حقيقياً من جانب الحكام المتداولين على السلطة في الشطرين منذ قيام الثورة وحتى اليوم، عدا فترات قصيرة جداً ومتقطعة كفترة الرئيس الشهيد ابراهيم الحمدي.

فرغم صدور عدد من الدساتير والتعديلات الدستورية وكذا الإعلانات الدستورية في الشطرين (سابقاً) وبعد الوحدة لاحقاً (الفقيه، 2014، الصفحة 41)، إلا أنها في الكثير منها لم تنزل إلى أرض الواقع، وإن نزل بعضها جيره الحاكم - الفرد أو الحزب الحاكم- لصالحه وبما يخدم استمراره وتجذر نظامه (الفقيه، 2014، الصفحة 161-163).

فعلى سبيل المثال ينص دستور دولة الوحدة على الديمقراطية والتعددية السياسية والحزبية، إلا أن ما كان يتم من قبل الحاكم هو تبني ذلك ظاهرياً والعداء الشديد له باطنياً بدليل أنه اخذ يفرخ الأحزاب ويوجد فرقة بين الأحزاب بعضها البعض (الدهي، 2008، الصفحة 102-118)، بل وبين كوادرات وقيادات الحزب أو التنظيم الواحد، وأخذ يوجد تكتلاً مواجهها لتكتل المعارضة.

وفي الانتخابات أخذ الحاكم يعمل بشتى الطرق لمصادرة الحقوق الانتخابية للناخب والقوى السياسية، فمارس التلاعب بتشكيل الدوائر الانتخابية، وكذا مارس الحيل بالتلاعب بالسجل الانتخابي، وليس ذلك فحسب بل مارس الترغيب والترهيب على الناخب والمرشح معاً (الدهي، 2008، الصفحة 119-121).

كل ذلك كان ظاهراً للعيان ولم يتطلب الأمر جهداً لمعرفة تلك الاختراقات والتجاوزات والتلاعب، فقد رصد ذلك المراقبون الداخليون والخارجيون وأصدروا تقاريرهم التي تدين وتؤكد جرائم النظام.

ورغم تلك التجاوزات والخروقات إلا أن وجود الدستور والقوانين المؤيدة للبناء والتنمية والتحديث والمقرة بالتغيير وبناء الدولة المدنية الحديثة يمثل عاملاً مهماً في التوجه للبناء والتنمية والتحديث إذا ما صدقت النيات وغلبت القيادة السياسية المصلحة العامة على المصلحة الذاتية والأنانية. ثانياً: تحقق وقيام الوحدة بين شطري الوطن وزوال الصراعات الشطرية والاختلافات والتناقضات الإيديولوجية، فقد مثل قيام الوحدة بين الشطرين عاملاً مهماً من عوامل ومقومات نجاح بناء الدولة المدنية الحديثة؛ فقد أنهى هذا الحدث عقوداً من الصراع والاقتتال ووفر الطاقات والإمكانات والجهود التي كانت تهدر بسبب تلك الصراعات والتناقضات سواء منها المادية أو المعنوية الفكرية والعقائدية، وجعل إمكانية توجيه ذلك لخدمة بناء الدولة المدنية الحديثة أمراً في غاية البساطة والسهولة إن توفرت الإرادات والنيات الصادقة.

إلا أنه وبسبب الحسابات الخاطئة والزعات الأنانية وتغليب المصلحة الخاصة على المصلحة العامة من قبل القيادات السياسية، تراجعت أهمية هذا العامل لدى بعض النخب السياسية لاسيما التي كانت شريكة في صناعة هذا الحدث خاصة عندما استُبعدت من صناعة القرار في البلاد وجرمت ولوحق أفرادها بل وأقصوا من وظائفهم المدنية والعسكرية.

ثالثاً: انتشار وسائل الاتصال والمواصلات بين أجزاء البلاد حيث أصبح الريف مرتبطاً بالمدينة ولم تعد هناك مناطق معزولة كما كان سابقاً.

وهذا العامل والمقوم يجعل إمكانية البناء والتنمية ممكنة، حيث أزال هذا العامل معوقات كثيرة أمام المجتمع في بناء الدولة المدنية الحديثة، فقد غدا بإمكان الأفراد أن ينتقلوا وينقلوا ويتنقلوا وينقلوا تجارتهم وأعمالهم وأموالهم وأفكارهم ورؤاهم وتجارهم بين أجزاء البلاد وبسهولة كبيرة، وهذا ما يجعل الأفراد قادرين على الارتباط ببعضهم والاشتراك بهموم بعضهم البعض وهموم المجتمع عامة.

رابعاً: التبنى الرسمي للديمقراطية وإن كان في البداية تنظيراً وشعارات، لكن يمكن أن تنزل إلى فعل على أرض الواقع بفعل الإرادة الشعبية والإصرار والتصميم على نيل الحقوق كاملة وفي مقدمتها الحقوق السياسية والتداول السلمي للسلطة والاحتكام إلى الصندوق.

يمثل هذا العامل أهم عامل من العوامل المساعدة لبناء الدولة المدنية الحديثة، حيث أنه لا دولة مدنية حديثة بدون ديمقراطية، فالتبنى الرسمي للديمقراطية - وإن كان مغالطة ومخادعة من الحاكم - لا شك قد جعل التوجه نحو البناء والتنمية أمراً متعلقاً بالإرادة السياسية والرغبة الشعبية والإصرار من المجتمع على ذلك.

إنّ تبني الديمقراطية وتدبيح ذلك بمواد دستورية وصدور القوانين المؤيدة لذلك (دستور الجمهورية اليمنية، المواد 4، 5، 42، 43)، يشكل تحولاً هاماً نحو البناء والتنمية إن ترافق ذلك بإرادة سياسية وتوجه صادق من القيادة.

فالديمقراطية هي الرافعة الأولى لبناء الدولة المدنية الحديثة، حيث أنه لا تحديث أو تغيير في المجتمع بدون وعي، ولا وعي بدون رغبة جماهيرية بالتغيير ولا تغيير دون ديمقراطية، ولا ديمقراطية دون تسليم من السلطة بذلك، ولا تسليم من السلطة دون إرادة وتصميم جماهيري بالتغيير.

خامساً: تحرر الجيش من الولاء العائلي القائم على الولاء للرمز والزعيم والقائد وبداية ظهور جيش وطني ولاؤه لله والشعب والوطن (الحيدري، 2013، الصفحة 135-137)، وهذا يمثل انتصاراً كبيراً لمبادئ وأهداف الثورة ولإرادة وتوجه وتطلع المجتمع إلى بناء الدولة المدنية الحديثة، ذلك أن التنمية لا يمكن أن تتحقق في ظل وجود جيش وأمن عائلي أو أسري أو فتوي أو طائفي.

لقد مثل هذا التوجه واحداً من أهم عوامل ومقومات النجاح للتوجه نحو البناء والتنمية والذي يمكن للقيادة السياسية إن صدقت في توجهها التنموي أن تتخذ من هذا العامل حافزاً ومعيناً لها للبناء، حيث أن بناء هذه المؤسسة على أسس وعقيدة وطنية يعد صمام أمان للبناء والتحديث، فلا حاضر دون تخطيط وبناء، ولا مستقبل دون حماية، ولا حماية دون التسليم بالحقوق والواجبات ووجود مؤسسة عسكرية وأمنية وطنية حقيقة.

إنّ هذا العامل يعد واحداً من عوامل ومقومات النجاح الحقيقية لبناء الدولة المدنية الحديثة؛ فلقد رأى الناس في بلدنا كيف كانت هذه المؤسسة العسكرية والأمنية تعاني من اختلالات (النيسي، 2013، الصفحة 13)، وكيف كانت تدار كمؤسسة تابعة ومقوده من أسرة الحاكم، تسير بأمره وتسبح بحمده (مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، 2018، الصفحة 9)، وهذا ما ثبت من خلال أحداث ثورة 11 فبراير كيف أن هذه المؤسسة أخذت تعمل بأوامر النظام - أوامر الأسرة - فأخذت تقمع وتبطش بالثوار (مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، 2018، الصفحة 17)، ولم تستشعر المسؤولية الوطنية بحماية الجماهير والولاء لهم وعصيان ونبد أوامر الحاكم بقتل الأبرياء السلميين، كما دلت كذلك الأحداث في انقلاب 21 سبتمبر 2014 م على السلطة الشرعية، حيث مالت هذه المؤسسة وعملت بتوجيهات وأوامر الحاكم السابق ورفضت أوامر الحاكم الشرعي، وأخذت تسير بتوجيهات الحاكم السابق. وهذا يدل على أن هذه المؤسسة ظلت على ولائها للعائلة وللحاكم السابق ومتنكرة للعهود التي قطعها على نفسها بالدفاع عن المجتمع ومؤسساته الشرعية.

سادساً: ضعف قبضة الأجهزة الأمنية (ضرورة بناء شرعية الدولة في اليمن، www.sanaacenter.org)، فقد كانت الأجهزة الأمنية تمثل كابوساً مرعباً جنم على صدر اليمنيين في الشمال والجنوب قبل الوحدة وحاولت سلطة ما بعد الوحدة إعادة ذلك الكابوس ولكنها عجزت عن إعادته نظراً للمتغيرات التي صاحبت قيام الوحدة سواء داخلياً بقيام التعدد السياسي والحزبي، أو خارجياً بقيام الثورات وبزوال الأنظمة البوليسية القمعية، وهذا ما جعل من الصعب على الحاكم أن يعيد تلك القبضة البوليسية القوية على المجتمع، فأجبر من قبل الداخل ومن قبل الخارج على تخفيف تلك القبضة البوليسية.

لقد أخذ يخطب ودّ الدول الديمقراطية والمنظمات الحقوقية بالتظاهر بالديمقراطية وقبول التداول السلمي للسلطة من أجل الإغداق عليه بالدعم والمساعدات والحصول على الرضا والقبول منها والذي بالطبع سيوظفه للاستمرار بالسلطة واستخدام الحيل والخداع.

إن هذا العامل والذي برز بعد قيام الوحدة تحديداً قد جعل المواطن يتنفس الصعداء ويحاول التعبير عن قناعاته السياسية والفكرية والإيديولوجية، وهو ما شكل واحداً من أهم العوامل التي ستساهم في بناء الدولة المدنية الحديثة في حال استغلال ذلك من قبل المجتمع وجعله صفة دائمة وليس لحالة زمنية، حيث يصبح الفرد في المجتمع ينبذ الضعف ويغادر مربع الخوف ليعبر تعبيراً حقيقياً عن مواظنته وإنسانيته كفرد له كامل الحقوق وعليه الالتزام بكامل الواجبات وبالتساوي بين الأفراد دون تمييز أو انتقاص لأي سبب كان.

سابعاً: تحرر وسائل الإعلام على اختلاف أشكالها من سيطرة الحكومة والحزب والقائد (الصحافة في اليمن مهنة خطيرة على الحياة، www.hrw.org)، ولم يعد هناك الرقيب الصحفي أو المقص الصحفي بمعنى أدق، فلقد انتشرت وتعددت هذه الوسائل ولم يعد بإمكان الحاكم تقييدها والسيطرة عليها كما كان في عقود ماضية.

فقد أصبح في وقتنا الحاضر بإمكان أي فرد يمتلك المعرفة أن يصبح إعلامياً بطرق عدة ومتعددة خاصة مع ظهور الإعلام الجديد ووسائل التواصل الاجتماعي وانتشار المواقع وتعددتها. ويعد هذا العامل من أهم العوامل التي يمكن أن تساعد في التوجه لبناء الدولة المدنية الحديثة إن صدقت النيات وابتعد الحكام والمحكومون في السلطة والمعارضة عن الكيد والمكيدة السياسية والمكابرة والتزموا الصدق وتحلوا بالمسؤولية وابتعدوا عن الأنانية وحب الذات، وتدافعوا لتقديم الأفضل للشعب والأمة.

ثامناً: بداية انتهاء الاستثناء الفئوي والمناطقى والمذهبي للمراكز القيادية العليا في الدولة والحكومة وبداية انتقال ذلك لأحزاب وفئات ومناطق متعددة في الجغرافيا اليمنية (الشرجي، 2013، الصفحة 1-11).

فقد أقام الحاكم نظامه على العصبية والتي ظلت لفترة طويلة حتى قيام ثورة 11 فبراير حيث بدأ التراجع في مركزه الوظائف القيادية الكبرى في العصبية، وبدأ يتسنى هذه المراكز القيادية -المدنية والعسكرية- أفراد من مناطق وفئات وأطياف سياسية مختلفة على امتداد الساحة اليمنية من خارج عصبية الحاكم السابق الذي أطاحت به هذه الثورة ومن خارج تنظيمه ومنظومته الفاسدة (اجتثاث عائلة صالح، www.al-akhbar.com)، وهذا ما بدأ بالتدرج بتشكيل حكومة التوافق الوطني والتي تقاسمها أنصار الثورة ومنظومة النظام السابق (الشرجي، 2013، الصفحة 1-9).

وهو ما شكل فرصة للنظام السابق لإعادة ترتيب أوراقه والانقضاض على الثورة، وهو ما تحقق حيث أعلن زعيم النظام السابق عندما رأى أن الأوراق بدأت تسحب من يده وبدأ يحس أن مخططه للعودة للحكم في خطر أعلن تحالفه مع مكون أنصار الله الحوثيين (البكيري، www.trtarabi.com)، ليعيد

الثقة لمخططه ولأنصاره بالعودة للحكم وليضرب كل التوافقات وفي مقدمة ذلك مخرجات الحوار الوطني الشامل ومشروع الدستور، وهو ما مضى فيه حتى سقوطه قتيلاً في 4\12\2017م على يد حلفائه الحوثيين في مواجهة قصيرة حاول أن يستدعي فيها أنصاره ويدغدغ فيها عواطف المجتمع لإنقاذه تحت مسمى الانتفاضة والثورة على أنصار الله الحوثيين (سكرتير صالح، www.arabic.squtniknews.com).

تاسعاً؛ تحول الصراعات من صراعات أولية قبلية فئوية إلى صراعات سياسية (المعارضة، www.carnegieendowment.org)، حيث بدأت بوادر هذا التحول مع قيام الوحدة في ال 22 من مايو 1990م، فقد أخذ الأفراد يتجهون إلى إقامة علاقاتهم على أساس الروابط الجديدة مصلحة أو سياسية - أحزاب أو تنظيمات - تاركين إلى حد ما ذلك الإرث المتخلف من الصراعات القائمة على أساس الروابط الأولية سواء قبلية أو فئوية أو مناطقية.

وهذا العامل يؤثر تحولاً هاماً في حياة المجتمع ويؤكد على إمكانية التوجه لبناء الدولة المدنية الحديثة الخالية من العصبية والولاءات الضيقة، وإن كان قد حاول البعض وما زال يحاول العودة إلى إحياء الصراعات الفئوية والمناطقية والقبلية والسلالية سواء على مستوى زعامات أو فئات محددة، إلا أن هذا التوجه لا يعبر عن إيمان المجتمع وسواده الأعظم وإنما يعبر عن فئة قليلة استغلت فترة انشغال المجتمع بمقارعة الديكتاتورية ومحاولتها العودة للسلطة، فانقضت على مؤسسات الدولة الشرعية توارزها وتدعمها قيادات النظام السابق رغبة منهم في الانتقام من ثورة وثور 11 فبراير حتى ولو دمرت كل المؤسسات واحترق المجتمع وتشظى وتقطعت أوصاله وضاعت البلاد، فكل ذلك لا يهم بقدر ما يهم إلحاق الأذى والضرر بالثورة والثوار عقاباً لهم لتصدية الفساد والديكتاتورية وحكم الفرد والعصبية ومطالبتهم بإقامة الدولة المدنية الحديثة والعيش الكريم لكل أفراد المجتمع دون تمييز أو انتقاص.

عاشراً؛ عقد مؤتمر الحوار الوطني الشامل عقب اندلاع ثورة 11 فبراير، وتبني المتحاورون في هذا المؤتمر لبناء الدولة المدنية الحديثة (وثيقة الحوار الوطني الشامل، 2013، الصفحة 77)، فلقد عزز هذا العامل وهذا المقوم عملية التوجه لبناء الدولة المدنية الحديثة حيث خرج المؤتمر بقرارات هامة في مجالات الحياة المختلفة وفي مقدمة ذلك الجانب السياسي والذي تمثل بتبني الدولة الاتحادية (الفقيه، 2014، الصفحة 195)، ووضع مشروع دستور يكفل ويساوي بين الناس في الحقوق والواجبات كافة.

إلا أن هذا العامل وهذا النجاح جرى الالتفاف عليه من قبل النظام السابق لكونه أخذ يترجم أهداف الثورة اليمنية ويعبر عن تطلع المجتمع، وهو ما يعني إصلاح المنظومة عامة وفي مقدمتها المنظومة السياسية والتي لا شك ستفضح منظومة الفساد في النظام السابق.

إن هذه الثورة تمثل بحق ثورة شعبية ضد الفساد والديكتاتورية والتوريث والعصبية وحكم الفرد، فهي لم تكن مقتصرة على نخب أو طيف سياسي أو اجتماعي محدد، فقد شارك فيها الرجال والنساء الشباب والشيوخ، المدنيون والعسكريون، الأحزاب والمستقلون، العمال والموظفون، الحرفيون والفلاحون، النقابات والهيئات والاتحادات.. جميع أطياف المجتمع بدون استثناء؛ فقد كانت كل ساحة من ساحات الثورة في أي مكان في الجمهورية تمثل صورة مصغرة للمجتمع اليمني.

ولذلك فهذه الثورة تمثل عاملاً محفزاً للتوجه لبناء الدولة المدنية الحديثة نظراً لما مثلته وحظيت به من إجماع شعبي منقطع النظير على أهدافها وتوجهها لبناء اليمن الاتحادي الحديث الخالي من الظلم والقهر والاستبداد والقائم على التداول السلمي على سلطة ونبذ العصبية والولاءات الضيقة.

المبحث الثاني:

مقومات وعوامل النجاح الخارجية

لعلّ من نافلة القول أن عوامل ومقومات النجاح لبناء الدولة المدنية الحديثة لا تقتصر على المقومات والعوامل الداخلية فحسب، بل إنه لا بد أن تتضافر تلك العوامل والمقومات مع العوامل والمقومات الخارجية؛ ذلك أن أي مجتمع لا يمكن له أن يقيم دولته الحديثة وهو منكفئ على الداخل ومعزول عن الخارج فذلك مثله كمثل من يحاول أن يمشي على رجل واحدة، فلا استغناء للداخل عن الخارج ولا الاستعانة بالخارج دون ترابط وتنسيق مع الداخل، فالعاملان كما يبدو لأول نظرة مترابطان ومتناسقان خاصة في عصرنا الحاضر.

وقد رأينا في المبحث الأول تلك المقومات والعوامل الداخلية المساعدة في بناء الدولة المدنية الحديثة، وفي هذا المبحث سنحاول معرفة أهم تلك العوامل والمقومات الخارجية المساعدة في ذلك والذي سنناقشه في مطلبين وعلى النحو الآتي

المطلب الأول: المقومات والعوامل المتعلقة بالحقوق والحريات

أولاً: تبني المجتمعات والتنظيمات الحقوقية في العالم لقضايا وحقوق الإنسان في أي قطر في العالم (الحمش، 1999، الصفحة 98-99)، وهذا ما يعد انتصاراً آخر للشعوب التواقفة لبناء حاضرها والتخطيط لمستقبلها وبناء دولتها المدنية الحديثة.

فلقد اعتبرت هذه المنظمات الحقوقية العالم بأسره مجالها الحيوي (مخادمة، 2000، الصفحة 239-243)؛ فهي لا تقصر نشاطها على منطقة محددة في العالم، بل تمت أذرعها واتصالاتها من فوق رؤوس الدول والحكومات دون أبه بالحدود والسيادات والاعتبارات الدبلوماسية الأخرى، وهو ما يجعل المواطن في أي قطر قادراً على إيصال مظلمته وإسماع العالم بها عن طريق هذه المنظمات والتي تعتبر اليد الطولى على الحكومات والحكام الديكتاتوريين في العالم.

وهذا ما يجعل من هذا العامل وهذا المقوم الخارجي عاملاً مساعداً هاماً في التوجه لبناء الدولة المدنية الحديثة نظراً لما تقوم به هذه المنظمات من أدوار في الدفاع عن قضايا المضطهدين والمعذبين في العالم.

ثانياً: الفضاء الإعلامي الحر في العالم (ثابت، 2000، الصفحة 460-461)، والذي أصبح حقا وملجأً للمضطهدين في العالم لنقل مظالمهم والضغط على حكوماتهم ولتبني قضاياهم ومنحهم حقوقهم.

وهذا الفضاء الحر المتمثل في وسائل الإعلام الكثيرة والمتنوعة بدءاً من الوسائل التقليدية وانتهاء بالوسائل الحديثة مكن الكثيرين من المضطهدين والمغلوب على أمرهم من إيصال رسائلهم إلى كل أحرار العالم وشعوبه وأمهه وحكوماته وحكامة ومنظماتها الرسمية والشعبية، وهو ما مثل واحداً من أهم العوامل المساعدة في الضغط على الحكام الديكتاتوريين لإجبارهم على الرضوخ لمطالبهم أو مواجهة الداخل والخارج معاً خاصة في ظل هذا الفضاء الإعلامي الحر.

إنّ استغلال المجتمع اليمني لهذا العامل وهذا المقوم الخارجي استغلالاً مفيداً في المساعدة على التغيير والبناء وليس للتمترس والانتقام من الآخر سيأتي بنتائج تخدم التغيير والتحول الديمقراطي، فهذا السلاح بقدر ما هو نافع لك اليوم هو نافع لغيرك غداً بمعنى لا تستغل هفوات الآخرين وقصورهم إن كانت بدون قصد أو غير متعمدة، بل يكون التصويب بغرض الإصلاح وليس التخريب وإفشال الآخر بدون وجه حق، فالقضاء من جنس العمل والأيام تدور وسيأتي الدور عليك غداً كما أتى على خصمك بالأمس، وبهذا تستمر دورة الصراع والانتقام بناء وهدم حرق مستمر لموارد وطاقات المجتمع ولا خروج إلى بر الأمان، وعندها يكون الجميع ضحايا والخاسر الوحيد هو الشعب والوطن.

ثالثاً: انتهاء الصراع الإيديولوجي بين المعسكرين الشرقي والغربي والذي انعكس على الصراع في اليمن حيث انتهى بموجبه الصراع الإيديولوجي الحاد بين فرقاء العمل السياسي، مما جعل إمكانية التوافق بين الأحزاب السياسية في اليمن أمراً سهلاً وينبئ عن إمكانية التوجه لبناء دولة النظام والقانون والدولة المدنية الحديثة.

وهو ما أخذ يترجم على أرض الواقع في اليمن بظهور اللقاء المشترك كتحالف يجمع بين مكونات سياسية متعددة الأيديولوجيات والتي جمعها هدف مشترك ألا وهو هدف التغيير وإنهاء الفساد والتوجه لبناء دولة النظام والقانون.

ويمثل هذا العامل وهذا المقوم الخارجي واحداً من أهم العوامل المساعدة في التوجه لبناء الدولة المدنية الحديثة في اليمن، وذلك لانتهاء الصراع الإيديولوجي بين القطبين والذي أنهى عملية الاستقطاب وتوتير العلاقات بين الأطراف المتناقضة في العالم؛ فقد كانت اليمن واحدة من أخطر مناطق الصراع في العالم بل ومثلت واحدة من أهم بؤر التوتر في العالم.

فقد استميل الجنوب مع الشرق والشمال مع الغرب رغم ادعاء الشطرين حينها التزام سياسة الحياد وعدم الانحياز، إلا أن هذا لم يكن إلا شعاراً يرفع لإقناع العامة والكذب عليهم، وفي الحقيقة كان الشطران حينها يخوضان حرباً بالوكالة عن القطبين الأعظمين في العالم مثلها كمثل الألمانيتين والكوريتين (حيدر، 2007، الصفحة 86-87).

وبانتهاء هذا الصراع بين القطبين تهيأت الأجواء في اليمن للمصالحة والحوار ودخول الشطرين في علاقات ودية وحميمية وهو ما سرع في الاتجاه إلى تحقيق الوحدة وإقامة الدولة الواحدة، وهو ما تحقق في ال 22 من مايو 1990م بإقامة الجمهورية اليمنية وبداية عهد جديد يبشر بزوال الفوضى وعدم

الاستقرار، وبنى بإقامة الدولة المدنية الحديثة، وهو ما أخذت تدعو له القوى السياسية الحية في المجتمع.

رابعاً: مثلت الثورة التكنولوجية وثورة التقدم في المجالات العلمية والاتصالات والمواصلات في العالم واحدة من أهم عوامل النجاح للشعوب الراغبة في الخروج من دائرة الفوضى وعدم الاستقرار وبناء دولها المدنية الحديثة، حيث أصبح من الصعب على الحكام الديكتاتوريين إخفاء الحقيقة عن شعوبهم ومصادرة حقوقهم في الحصول على المعرفة ومعرفة ما يدور في العالم والتأثير والتأثر به وتكوين تنظيماتهم المختلفة والعديدة (الاسودي، 2007، الصفحة 138-141).

إن هذا العامل يعد بحق مفتاح الربط والترابط بين الداخل والخارج، بل ويمثل البوابة السحرية للانفلات من قبضة الحاكم ونفوذه وسيطرته، لا بل أنه بهذه الوسيلة وعن طريقها سيسمع المجتمع أناته ومعاناته من حكامه للآخرين شعوباً وأماً وحكومات ومنظمات رسمية وشعبية، والتي لاشك ستسمع الحاكم رأيها، وتضع أمامه مطالبها، وتلوح له بضغوطها سواء كان ذلك لخدمة الشعب صاحب الشأن مائة بالمائة أو لمصلحة مشتركة تراها تلك القوى أو المنظمات، أو لمصلحة ذاتية لها وتحت غطاء خدمة الإنسانية.

وفي كل الأحوال فالشعب والمجتمع صاحب المظلمة مستفيد لا محالة من ذلك الموقف وتلك القرارات لكون رسالته وصلت للعالم وفهمها من فهمها ولم يعد بإمكان الحاكم حجب الحقيقة وإن استطاع مخادعة البعض في العالم فإنه يصعب عليه مخادعة العالم بأجمعه دولاً ومنظمات ورأيًا عاماً ومجتمعات وشعوباً وأماً.

المطلب الثاني: العوامل والمقومات المتعلقة بالضغوط الخارجية

أولاً: العامل الخارجي والمتمثل بالضغط الدولي والتوجه العالمي لمحاربة الكبت والديكتاتورية والعصبية والعنصرية، والدعوات المتتالية سواء من قبل المنظمات الحقوقية، أو الوحدات الدولية بضرورة تطبيق الديمقراطية واحترام إرادة الجماهير والتسليم بحقوقها في السلطة والثروة واحترام قرارات الجماهير في اختيار حكامها عبر الوسائل الديمقراطية والاحتكام للصندوق وما تقرره وتختاره الجماهير (مقتل الرئيس اليمني السابق، www.bbc.com/arabic/middeeast)، وكل ذلك شكل عامل ضغط قوي على الحكومات والحكام الديكتاتوريين والقمعيين ومصادري إرادة الجماهير، وهذا بحد ذاته شكل ويشكل عامل نجاح كبير للتواقين من شعوب العالم لبناء دولها الديمقراطية المدنية الحديثة.

وهذا العامل إن استغله شعبنا بذكاء سيؤدي للمساهمة في بناء الدولة المدنية الحديثة، ذلك أن استخدام الجماهير لهذا العامل في مواجهة الحكام سيأتي بنتائج تخدم هذا التوجه.

فالحكام وخاصة حكام أقطارنا العربية في هذا العصر يخشون الخارج - أنظمة ومنظمات - أكثر من خشيتهم لشعوبهم في الداخل، وهذا ما يلمسه المتابع لمسيرة ثورة الربيع العربي كيف أن حكام أقطارنا العربية أخذوا يتحدون شعوبهم جهاراً نهاراً فكانوا ومازالوا أسوداً على شعوبهم ونعامات على الخارج بأنظمتهم ومنظمتهم.

ثانياً: مثلت العولمة عاملاً قوياً وهاماً جداً في هذه المسيرة الإنسانية التنموية التطورية، حيث شكلت العولمة عامل نجاح في عملية الربط والترابط والتواصل بين شعوب العالم (الاسودي، 2007، الصفحة 460-462)، فجعلت مشكلة هذا الشعب أو ذاك في العالم هي مشكلة عالمية تحس وتئن لها شعوب كثيرة في العالم، فلم تعد أي مشكلة لأي شعب مقتصرة عليه حصراً وتحديداً، وإنما أخذ يطرحها هذا أو ذاك في العالم على أنها مشكلة يحق له الخوض فيها والدفاع عنها، وليس للآخر في البلد المعني أن يعتبر ذلك الأمر تدخلاً أو خصوصية فقد سقط ذلك مع العولمة.

إن ظهور هذا العامل والمقوم الخارجي ليعد بحق عاملاً مساعداً في التوجه لبناء الدولة المدنية الحديثة ذلك أنه يصعب على الحكام وأنظمتهم الديكتاتورية الانعزال ومحاربة هذه الظاهرة العالمية وعزل شعوبهم عن التفاعل والتواصل مع شعوب العالم الأخرى والتأثر والتأثير بها. لقد أصبح العالم مع ظهور العولمة حقيقة كمثل الجسد الواحد (العلس، 2007، الصفحة 185)، إذا اشتكى منه عضو في هذه المنظومة الدولية بأي ظلم أو تعد من آخر سرعان ما تتفاعل معه بقية الأعضاء بالتضامن والمناصرة والتأييد والتنديد بالظالمين.

وهذا العامل هو الآخر من العوامل المهمة التي يمكن أن تستخدمها الجماهير لتبني قضايا التغيير والتحديث والاتجاه لبناء الدولة المدنية الحديثة، وذلك عن طريق استغلال كل ما ينتجه هذا العامل من اتصال وتواصل مع المجتمعات الأخرى لدفعها للتضامن معه في صراعه ضد تسلط وديكتاتورية النظام في الداخل.

ثالثاً: التوجه العالمي لمحاربة الإرهاب (ثابت، 2000، الصفحة 459)، هو عامل نجاح آخر لمساندة الشعوب في التوجه لبناء دولها المدنية الحديثة، حيث غدا بإمكان أي شعب رفع مظلمته أمام الرأي العام العالمي، ووضع قضيته مع حكامه وحكوماته على أنها أعمال إرهابية - وهي كذلك - ويطلب فيها من القوى الداعمة للتحرر ومحاربة الإرهاب بدعوه للخروج من محنته مع حكامه ومساندته في القضاء على إرهاب الحكام له.

قد يعتبر البعض هذا الأمر بمثابة استدعاء الخارج في صراع وخصوصية داخلية بحتة وهذا القول مردود عليه من ناحيتين، أولاً: أن الحاكم نفسه يجيز لنفسه استخدام هذا السلاح تجاه شعبه ويحرم على شعبه استخدام ذات السلاح عليه، فالحاكم في العالم الثالث وبالذات في أقطارنا العربية أصبح مجرد موظف لدى الخارج -القوى الفاعلة في النظام الدولي- يأتمر بأمرها ويخالف إرادة شعبه بل ويجرمه إن أخذ يشكو مظلمته ويدعو لرفع الظلم عنه، وثانياً: أن الحاكم في العالم الثالث ومنها بلادنا أصبح لا يسمع ولا يصغي لأنات شعبه ولا يهمل جاع أو مرض أو جهل أو مات، بقدر ما يهمل ذاته وعصبيته ومصالحته والتي في سبيلها هو مستعد أن يقتل ويشرد ويكبت وينذل ويستعبد من يتجرأ على الحديث أو البوح بالمظالم وقد قال الشاعر والاديب عبدالله البردوني في قصيدته غضب الشعب:

ويظلمون شعباً على علمه ويغضبهم أنه يعلم

وهذا ما أخذت تفصح عنه تلك الزعامات أثناء تلك المواجهات في الساحات وفي الشوارع أثناء ثورة الربيع العربي، فقد قال الرئيس السابق علي عبدالله صالح لشعبه وبتحد (يرحل من يرحد) (كونيندسكس، www.news.un.org/ar/story)، وقال القذافي في ليبيا لشعبه (من أنتم يا جردان) (خطاب الزعيم الليبي، www.google.com)، (سنزحف عليهم من الصحراء... زنجه زنجه دار دار) (خطاب الزعيم الليبي، www.google.com)، وقال زين العابدين بن علي لشعبه (فهمتكم...) (زين العابدين بن علي، www.babnet.net).

وهكذا هي الزعامات العربية كابر بعضها في تحديه لشعبه فخرس الرهان على الأجنبي ورحل بإرادة شعبه، وظل ومازال بعضها في مكابرتة ورهانه على الأجنبي (البناء، 2011، الصفحة 4) لنصرتة ولو كان ذلك على حساب شعبه ووطنه وأمتة حتى ولو قتل واعتقل وهجر معظم شعبه. وهذا يؤكد أن مقاومة هذه الزعامات لن يكون داخلياً فقط بل وبالاستعانة بالخارج -دولا ومنظمات- عن طريق استخدام ورقة الضغوط الدولية على تلك الأنظمة لأنها أكثر تأثراً وسماعاً وانقياداً وتقبلاً لتلك القوى والمنظمات الدولية منها لشعوبها ومجتمعاتها (البطانية، www.raialyoum.com).

رابعاً: زيادة وإمكانية الدولة في الحصول على دعم وتشجيع وحدات دولية متعددة لبناء دولة حديثة على عكس ما كان عليه الوضع في عقود سابقة، حيث كانت الدولة تحصر علاقاتها بطيف واحد هو طيف المعسكر الذي تتبعه أو تؤيده، أما الآن وبعد زوال المعسكر الشرقي وانتهاء الصراع الإيديولوجي بين الشرق والغرب فقد أصبح بإمكان الدولة أن تقيم علاقات متكافئة وندية مع من تريد من الدول، وهذا ما جعل الفرصة أكبر لدول العالم الثالث- ومنها بلادنا- في بناء دولة حديثة بالاستعانة بخبرات الآخرين ودونما قيود أو عراقيل كبيرة كما كان في الماضي في عهد المعسكرين والقطبية الثنائية. ويمثل هذا العامل واحداً من أهم العوامل المساعدة في التوجه لبناء الدولة المدنية الحديثة، ذلك أن المجتمع في الدولة المعنية سوف يتخذ من هذا العامل أداة ووسيلة محفزة له في هذا التوجه لكونه لم يعد وحيداً في المعركة مع النظام بل أصبح يملك سنداً خارجياً معيناً له في معركته مع الديكتاتورية والاستبداد؛ فالمجتمع الدولي أصبح معنياً أكثر من أي وقت مضى بحقوق الإنسان وبالديمقراطية والمشاركة السياسية وحق المجتمعات في صناعة مستقبلها، وهذا يمثل انتصاراً للمجتمعات المضطهدة التواقة للتغيير.

الخاتمة:

إن بناء الدولة المدنية الحديثة لا شك يحتاج لإمكانات كبيرة ورغبة وإرادة جماهيرية وتسخير كل الإمكانيات المادية والمعنوية وفي مقدمة ذلك تأتي مصداقية القيادة السياسية في البلاد. فالإرادة السياسية المؤيدة شعبياً تمثل الرافعة الأولى في هذا التوجه والأساس لنجاحه وتحقيق طموحات الجماهير في بناء الدولة الحديثة.

وبناء الدولة الحديثة في اليمن لم يكن ينقصه تلك الإمكانيات كما بينت الدراسة سواء في الجوانب المادية أو المعنوية الرسمية أو الشعبية، وإنما كانت ثغرة النقص تتمثل بالإرادة السياسية وبتوجه الحكام، وهذا ما ذهبت إليه هذه الدراسة والتي خرجت بالاستنتاجات التالية:

1- إن الشعب بمنظوماته وتكويناته السياسية والاجتماعية والثقافية يمتلك من الوسائل والإمكانيات الداخلية والخارجية ما يجعله -إن هو قرر ذلك- يجبر الحكام على الرضوخ لإرادته والتوجه لبناء الدولة المدنية الحديثة.

2- لقد تأكد من خلال هذه الدراسة أن البلاد تملك من العوامل والمحفزات والمقومات لبناء الدولة المدنية الحديثة الكثير والكثير والتي كما أكدتها الدراسة قادرة إن وجهت واستغلت بصدق وإخلاص من جانب القيادة في البلاد أن تخرج الأمة مما هي فيه من وضع مأساوي وفوضى وعدم استقرار، إلا أن الحاكم كما تأكد تجاهل عن عمد تلك المقومات المساعدة لبناء الدولة الحديثة ولم يعمل بها، بل وعمل على العكس من ذلك لكي لا تقام دولة النظام والقانون ويضيع مشروعه في التأييد والتوريث.

3- إن المقومات المساعدة لنجاح بناء الدولة الحديثة في اليمن ليست بالخافية أو التي يحتاج البحث عنها عناء كبيراً بل هي ظاهرة وتحدث عن نفسها في جوانب الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، في الجوانب المادية والمعنوية، في الأرض والإنسان.

4- إن المقومات المساعدة لنجاح بناء الدولة الحديثة هي داخلية وخارجية إلا أن مرتكزها الرئيس والأساس في الداخل أكثر منه في الخارج.

الإحالات والمراجع:

1. دستور الجمهورية اليمنية الصادر عام 1991م شاملاً تعديلاته لغاية 2015م.
2. الدستور الدائم للجمهورية العربية اليمنية الصادر عام 1970م.
3. وثيقة الحوار الوطني الشامل، مؤتمر الحوار الوطني الشامل، صنعاء
4. السقاف، ابوبكر، 2020م، الجمهورية بين السلطنة والقبيلة في اليمن الشمالي.
5. ثابت، أحمد، 2000م، تحديات انطلاق المؤسسات الأهلية في الوطن العربي، في التحول الديمقراطي في العالم العربي خلال التسعينات (أعمال الندوة التي عقدت في جامعة آل البيت في الفترة 30\11\1999\12م)، تحرير حمدي عبدالرحمن، عمان، منشورات جامعة آل البيت.
6. الدهي، أحمد سعيد، 2008م، دور البرلمان في الإصلاحات السياسية وتأثيراتها على القطاع الاقتصادي، في دور البرلمان في الإصلاحات الديمقراطية (أعمال الندوة، صنعاء، 3 سبتمبر 2007م) تعز، مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الانسان.
7. الأسود، أحمد قائد، 2007م، المثقف العربي والتحديات الديمقراطية، في دور المثقف في صنع التحولات الديمقراطية (أعمال الندوة - صنعاء 16 - 17 مايو - 2007م)، تعز، مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الانسان.

8. الأصبحي، احمد محمد، 2007م، المثقفون والتحديات الراهنة في التحول نحو الديمقراطية، في دور المثقف في صنع التحولات الديمقراطية، في دور المثقف في صنع التحولات الديمقراطية (اعمال الندوة – صنعاء، 16-17 مايو 2007)، تعز، مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الانسان.
9. النيسي، إسكندر محمد، 2013م، اعادة بناء القوات المسلحة والامن (هيكلتها وتشخيص المعوقات التي رافقت المرحلة الماضية)، في الابحاث العلمية لمؤتمر الحوار الاكاديمي 14 ابريل -15 اغسطس 2013م، صنعاء، مركز الدراسات الاستراتيجية، جامعة الملكة اروى.
10. الدبعي، الفت، 2012م، الضوء القادم من تعز، تعز.
11. الفقيه، عبدالله، 2014م، الوحدة، الثورة، الحكومة اليمنية (1962م – 2014م)، صنعاء، الأمين للنشر والتوزيع.
12. الشرجبي، عادل، 2013م، إعادة هيكلة الجيش اليمني، قطر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
13. الأحمدى، عادل علي، 2008م، الخيوط المنسوية : اليمن وثلاثون عاماً من حكم علي عبدالله صالح، صنعاء، مركز نشوان للدراسات والنشر.
14. الصراري، علي محمد، 2007م، دور منظمات المجتمع المدني في التحول الديمقراطي (اليمن نموذجاً)، في دور المثقف في صنع التحولات الديمقراطية (اعمال الندوة – صنعاء 16-17 مايو 2007م)، تعز، مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الانسان.
15. البناء، فؤاد، 2011م، امطار الحرية، تعز، منتدى الفكر الاسلامي.
16. حيدر، قادري احمد، 2007م، المثقفون والتحديات الراهنة للتحول نحو الديمقراطية في اليمن، في دور المثقف في صنع التحولات الديمقراطية (اعمال الندوة – صنعاء 16-17 مايو 2007)، تعز، مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان.
17. مخادمة، محمد، 2000، حقوق الإنسان والديمقراطية في ضوء بعض المؤشرات الدولية، في التحول الديمقراطي في العالم العربي خلال التسعينات (اعمال الندوة التي عقدت في جامعة ال البيت في الفترة 30/11 – 1/12/1999م)، تحرير حمدي عبدالرحمن، عمان، منشورات جامعة ال البيت.
18. مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، 2018م، مكافحة الفساد في اليمن، بعيداً عن نهج استمرار العمل كالمعتاد، صنعاء.
19. الحمش، منير، 1999م، اوراق في الاقتصاد السياسي لازمة الاقتصادية الراهنة، دمشق، منشورات اتحاد الكتاب العرب.
20. علي، طاهر فرحان، 2000م، موقف الاحزاب اليمنية من القضايا القومية (دراسة نماذج)، رسالة دكتوراه، معهد القائد المؤسس للدراسات القومية والاشتراكية العليا، الجامعة المستنصرية.
21. علي، طاهر فرحان، 1996م، الحزب الاشتراكي اليمني ودوره في الحياة السياسية في اليمن قبل الوحدة، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد.
22. منظمة العمل الدولية، 2015م، المكتب الاقليمي للدول العربية، مسح القوى العاملة في اليمن 2013م – 2014م، صنعاء، الجهاز المركزي للإحصاء.
23. البركاني، سلطان، أغنية مالنا غير علي، على الموقع www.google.com ، تاريخ الزيارة 15-2-2022م.
24. علي عبدالله صالح يتهم اسرائيل وواشنطن ب (تنفيذ عملية لزعة الوطن العربي) على الموقع، www.france24.com ، تاريخ الزيارة 8-1-2022م.

25. مسارات جديدة للمضي قدماً : تمكن الدور القيادي للمجتمع المدني اليمني، على الموقع، www.sanaacenter.org/ar/publication-all/main-publication-ar/13094 ، تاريخ الزيارة 2022-1-18م.
26. أهداف ثورة 26 سبتمبر 1962م، على الموقع www.yemendays.com/posts/2118 ، تاريخ الزيارة 2022-2-21م.
27. أهداف ثورة 14 أكتوبر، على الموقع www.ar.m.wikipedia.org ، تاريخ الزيارة 2022-2-15م.
28. أهداف ثورة 11 فبراير 2011م، على الموقع www.alqalea.com/27902 ، تاريخ الزيارة 2022-2-21م.
29. المعارضة تأمل ان تكسب في الانتخابات بأخطاء الحكومة، الموقع، www.carnegieendowment.org/sada/21470 تاريخ الزيارة 2022-1-18م.
30. دور السعودية في جنوب اليمن، على الموقع www.sanaacenter.org ، تاريخ الزيارة 2022-2-16م.
31. علي عبدالله صالح يهاجم الربيع العربي ويصفه بـ (الصهيوني)، على الموقع www.noonpost.com/content/2311 ، تاريخ الزيارة 2022-1-29م.
32. جمعة الكرامة، على الموقع www.hrw.org/ar/news/2012/09/27/247596 ، تاريخ الزيارة 2022-2-10م.
33. البكري، نبيل، تأملات في العشرية الأولى لثورة 11 فبراير اليمنية، على الموقع <https://www.trtarabi.com/opinion/4405059>، تاريخ الزيارة 2022-2-9م.
34. الابارة، بلقيس، ثورة 11 فبراير منجزات رغم العوائق، على الموقع www.almawqaeapost.net/reports/27749، تاريخ الزيارة 2022-2-12م.
35. السقاف، نادية، تسييس ثورة الشباب في اليمن، على الموقع www.carnegieendowment.org/sada/4373 ، تاريخ الزيارة 2022-2-17م.
36. الزبيب، عبدالرحمن علي، المخفيين قسراً في اليمن، ضحايا الافلات من العقاب ووجع مستمر...بلاغ للنائب العام، على الموقع www.adengad.net ، تاريخ الزيارة 2022-1-29م.
37. الحلايقة، غادة، ماهي ثروت اليمن، على الموقع www.mawdoo3.com ، تاريخ الزيارة 2022-2-16م.
38. الروحاني، اسامة واياذ أحمد، ضرورة بناء شرعية الدولة في اليمن، على الموقع www.sanaacenter.org/ar/pubication-all/main-publications-ar/6499 ، تاريخ الزيارة 2022-2-18م.
39. الصحافة في اليمن مهنة خطيرة على الحياة، على الموقع <https://www.hrw.org/ar/report/2013/09/19/256466>، تاريخ الزيارة 2022-2-17م.
40. سبيع، نبيل، اجتثاث عائلة صالح تمهيدا للإطاحة بشركائه، على الموقع www.al-akhbar.com/arab/45207 تاريخ الزيارة 2022-2-10م.
41. الصوفي، احمد، سكرتير صالح يكشف سر تحالف الرئيس اليمني السابق مع الحوثيين، على الموقع www.arabic.squtniknews.com تاريخ الزيارة 2022-1-28م.
42. مقتل الرئيس اليمني السابق علي عبدالله صالح، على الموقع www.bbc.com/arabic/middeeast/42220932 ، تاريخ الزيارة 2022-1-28م.

43. كوينسكس، ميشيل، التهديد الإرهابي مستمر ويتطور مع استخدام تقنيات جديدة، على الموقع www.news.un.org/ar/story/2021/086802 ، تاريخ الزيارة 20-1-2022م.
44. خطاب الزعيم الليبي معمر القذافي 22\2\2011م، على الموقع <https://www.youtube.com/watch?v=PXSvGq6LDv4> تاريخ الزيارة 8-2-2022م.
45. زين العابدين بن علي : انا فهمتكم، كلمة إلى الشعب التونسي، على الموقع <https://www.babnet.net/cadredetail-31940.asp> ، تاريخ الزيارة 20-1-2022م.
46. فؤاد البطاينة، محور المقاومة والغزل المحرم، على الموقع www.raialyoum.com تاريخ الزيارة 20-1-2022م.